



## الصكوك الوقفية كأداة لتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة

- عرض تجارب دولية مع الإسقاط على الجزائر -

*Waqf Sukuk as a tool for promoting the economic and social dimensions of sustainable development  
-presenting international experiences with the projection on Algeria-*

ط.د. أميرة حشيش<sup>1</sup> / مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر)، hachich.amira1997@gmail.com

د. شعيب يونس / مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر)، y.chouaib@hotmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/09/30

تاريخ الإرسال: 2022/03/24

### ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على مكانة الصكوك الوقفية ودورها في دعم وتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، وذلك في ظل التجارب الرائدة لبعض الدول، التي كان فيها لصكوك الوقف إسهاما بارزا وواضحا في دعم المسيرة التنموية الشاملة، ولتحقيق الهدف السابق الذكرتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصل البحث إلى نتيجة أساسية مفادها أن الصكوك الوقفية تسهم إسهاما بارزا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي. وتم اختتام هذا البحث بمجموعة من التوصيات الهامة التي من شأنها تفعيل دور الصكوك الوقفية في الجزائر بما يحقق أهدافها التنموية.

الكلمات المفتاحية : صكوك وقفية، تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية، تنمية مستدامة.

تصنيف JEL : E44 ؛ O16 ؛ O15 ؛ Q01 .

### **Abstract:**

*This research paper aims to shed light on the status of Waqf Sukuk and their role in supporting and promoting the economic and social dimensions of sustainable development, in light of the pioneering experiences of some countries, in which Waqf Sukuk had a prominent and clear contribution to supporting the comprehensive development process. However, in order to achieve the research objective we relied on the descriptive and analytical approach.*

*The research concluded that the Waqf Sukuk contribute significantly to the promotion of sustainable development by providing the necessary financial resources to support economic activity and achieve social welfare. Furthermore, the paper suggested a set of important recommendations that would activate the role of Waqf Sukuk in Algeria in order to achieve its development goals.*

**Keywords:** Waqf Sukuk, economic development, social development, sustainable development.

**Jel Classification Codes :** E44 ; O16 ; O15 ; Q01.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: أميرة حشيش، الإيميل: hachich.amira1997@gmail.com

## I - تمهيد :

تعد الصكوك الإسلامية من أهم أدوات الاستثمار المعاصرة، لما تتميز به من مرونة في المعاملات المالية المختلفة، ولكونها رافدا هاما يستقطب كميات هائلة من الأموال النقدية لصالح المشاريع العامة والمشاريع الخاصة، علاوة على تبنيها لقاعدتي "الخراج بالضمان" و"الغنم بالغرم" والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة مراحلها منذ بداية إصدارها إلى غاية إطفائها على نحو يؤمن السلامة الشرعية لها.

ومن أبرز أنواع الصكوك الإسلامية نجد الصكوك الوقفية، التي شكلت إحدى الدعائم الأساسية للتمويل والتنمية في المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، حيث كان لها إسهاما بارزا في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وذلك من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لبناء أماكن العبادة ودور التعليم وتوفير مستلزماتها، وكذا تشييد المرافق العامة وصيانتها، كما كان لها دورا محوريا في توفير الحاجات الأساسية للفقراء من مأكّل وملبس ومأوى، وكل ذلك من شأنه أن يخفف العبء المالي على الدولة، ويمكنها من توجيه دعمها وتمويلها نحو مجالات تنمية أخرى.

ولا شك في أن المجتمعات الإنسانية المعاصرة وفي ظل التطورات الراهنة، أدركت قيمة الصكوك الوقفية في تحقيق الكثير من الأهداف، فكان لصكوك الوقف حضورا قويا في بعض هذه المجتمعات خاصة في الأغراض التنموية، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، وماليزيا، وسنغافورة.

### 1.I- إشكالية البحث :

وتأسيسا على ما تقدم ذكره، فإنه يمكن طرح السؤال الرئيس الآتي:  
ما هي آليات الصكوك الوقفية لتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة؟ وما مدى إمكانية استفادة الجزائر منها؟

وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية، والتي تدور حولها هذه الدراسة:  
- ماذا نقصد بالصكوك الوقفية؟ وما هي آليات إصدارها؟  
- ما مدى مساهمة الصكوك الوقفية في تمويل المشاريع التنموية من خلال التجارب الرائدة لبعض الدول الإسلامية وغير الإسلامية؟  
- ما هي متطلبات تطبيق الصكوك الوقفية في الجزائر بهدف تحقيق التنمية المستدامة؟

### 2.I - فرضيات البحث :

- الفرضية الأولى: الصكوك الوقفية هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل موجودات الوقف، وتمر عملية إصدارها عبر مجموعة من الخطوات.
- الفرضية الثانية: أدت الصكوك الوقفية أدوارا إيجابية في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لبعض الدول.
- الفرضية الثالثة: يمكن مؤسسات الوقف في الجزائر تطبيق الصكوك الوقفية إذا توافرت المتطلبات الشرعية والتنظيمية.

### 3.I - أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى:

- ضبط المفاهيم المتعلقة بالصكوك الوقفية والتنمية المستدامة؛
- تقديم رؤية متكاملة حول أهمية صكوك الوقف وفعاليتها في تحقيق الأهداف التنموية؛

- إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للصكوك الوقفية؛
- استعراض التجارب الرائدة في مجال إصدار الصكوك الوقفية وسبل استفادة الجزائر منها؛
- محاولة تشخيص واقع وإمكانات الموارد الوقفية في الجزائر؛
- اقتراح آليات وإجراءات لتفعيل دور الصكوك الوقفية في الجزائر بما يحقق أهدافها التنموية.

#### 4.I - أهمية البحث :

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تؤديه الصكوك الوقفية في دعم وتمويل النشاط الاقتصادي وزيادة الدخل وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وذلك من خلال الأساليب التمويلية القائمة على المشاركة الفعلية في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأثر التنموي.

#### 5.I - الدراسات السابقة:

➤ دراسة: (بن زيد و بخالد، 2013)

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الصكوك الوقفية في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الإسلامية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التمويل بالصكوك الوقفية أسرع وأسهل وأكثر كفاءة وفعالية مقارنة بالأدوات التقليدية، نتيجة وصول هذه الصكوك إلى أكبر عدد ممكن من الناس، وبالتالي يمكن توفير تمويل أضخم من الأدوات الربوية.

➤ دراسة: (غدير، 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالصكوك الوقفية، وتبيان أثرها على الجانب الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. وقد خلصت إلى أن الأثر الاقتصادي للصكوك الوقفية يتمثل في: تخفيض التضخم، زيادة الإيداع ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، أما الدور الاجتماعي للصكوك الوقفية فتمثل في: تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد، وتنمية القطاعات الهامة في المجتمع.

➤ دراسة: (بوسالم وآخرون، 2019)

هدف هذا البحث إلى توضيح مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد خلص إلى نتيجة أساسية مفادها أن الصكوك الوقفية لها دور تنموي كبير يتجلى في إقامة مشاريع تنموية تساهم في التخفيف من عبء الدولة، إضافة إلى محاربة الفقر والبطالة. ولعل أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة ما يلي:

- ✓ تجاوزها بعض عناصر الإطار المفاهيمي للصكوك الوقفية كنشأتها ومشروعيتها وأنواعها بالتفصيل، فقد تطرقت لها دراسات كثيرة.
- ✓ تطرقها لتجارب بعض الدول في تمويل المشروعات التنموية باستخدام الصكوك الوقفية كالمملكة العربية السعودية، وماليزيا، وسنغافورة.
- ✓ تقديمها نماذج تمويلية لصكوك وقفية متخصصة بهدف تحقيق التنمية بالجزائر.
- ✓ طرحها مقترح لتجاوز التحديات التي تعترض صناعة الصكوك الوقفية في الجزائر.

## II- التاصيل النظري للصكوك الوقفية :

### II-1- مفهوم الصكوك الوقفية:

عرفت الصكوك الوقفية على أنها: "الوثائق المحددة القيمة التي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها للجهة الموقوفة عنها، أو من يمثلها، وذلك بقصد تنفيذ مشروع وقفي معين، واستغلاله، وتحقيق الغايات والحاجات الوقفية المقصودة من ورائه، سواء كانت تلك الحاجات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غير ذلك" (هليل، 2006، صفحة 12).

وعرفت كذلك بأنها: "وثائق متساوية القيمة تنتج من تجزئة المال المطلوب لإنشاء وقف جديد، توثقها حجج ووقفية نمطية يحدد مضمونها في نشرة الإصدار ويتم استدعاء المحسنين للاكتتاب فيها، ويقصد بالاككتتاب هنا أن يحدد المحسن مقدار المال الذي يريد أن يتبرر به في وجه مسعى من وجوه البر الذي تحدده نشرة الاكتتاب وذلك عن طريق تعيين عدد الصكوك الوقفية الخيرية التي يرغب التبرر بها، ويمكن أن يكون الأصل الوقفي مغل لمنفعة مجانية كالمساجد والمستشفيات" (العيقة، 2018/2017، صفحة 50).

استنادا للتعريف السابقة، يمكن تعريف الصكوك الوقفية بأنها أوراق مالية متساوية القيمة عند إصدارها، تكون قابلة للتداول في السوق الثانوية، وتصدر بهدف إنشاء أصل وقفي واستغلاله وتعظيم ريعه.

### II-2- أنواع الصكوك الوقفية:

#### II-2-1- الأسهم الوقفية:

تتمثل فكرة الأسهم الوقفية في تمكين عموم المسلمين من الوقف من خلال المساهمة في شراء سهم أو عدة أسهم حسب القدرة، وحسب الفئات المحددة في مشروع معين ينفق ريعه على أوجه الخير المحددة وفقا للسهم وحسب رغبة المساهم، والجدير بالذكر أن هذه الأسهم الوقفية ليست أسهما يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية ولكنها تحدد نصيب صاحبها في مشروع وقفي معين، كما لا يحق له سحب هذه الأسهم أو التدخل في طريقة استثمارها (الحطاب، 2006، صفحة 09).

#### II-2-2- صكوك أهلية:

وهي أوراق مالية يتم إصدارها من قبل هيئة الأوقاف، وبناء على رغبة الواقف لصالح أهله وذريته، وتمثل هذه الصكوك عملا من أعمال البر الاجتماعية والاقتصادية، لكونها تسعى إلى رعاية الأهل والذرية، فضلا عن الحفاظ على رأس المال والإبقاء على الأموال المتراكمة في أوعية استثمارية تحافظ على أصولها، وتتيح استثمارها وتوزيع عوائدها وتؤكد على عدم إفنائها بالاستهلاك أو الإتلاف، وهذا كله يحافظ على ثروات الأمة وأصولها الثابتة الإنتاجية، واستمرارية إنتاجها وعطائها (دوابه، 2010، صفحة 304).

#### II-2-3- صكوك خيرية:

وهي شهادات خطية تصدرها إدارة الأوقاف بناء على رغبة الواقف، وتستخدم حصيلة الاكتتاب فيها في الإنفاق على وجوه الخير والبر ولا تعود بعائد مادي؛ مثل: الوقف على أماكن العبادة، أو دور العلم، أو الفقراء (دوابه، 2007، صفحة 166).

#### II-2-4- صكوك الوقف الاستثمارية:

وهي شهادات متساوية القيمة تصدر من قبل هيئة الأوقاف لغرض جمع نقود وقفية، من أجل استخدامها في تمويل مشروعات قائمة أو إنشاء مشاريع استثمارية جديدة، بصيغ وأساليب تجمع بين الربح

الإقتصادي والنفع المجتمعي، مع مراعاة تحقيق أغراض الواقف وشروط الاكتتاب، وتتميز هذه الصكوك عن غيرها بأنها قروض تشاركية وفق صيغة من صيغ التمويل الإسلامية كالمضاربة، والمشاركة، والمزارعة، والسلم (قداوي، 2018، صفحة 84).

## II-2-5- صكوك القرض الحسن:

تصدر هذه الصكوك من أي جهة كانت للإنفاق على أوجه البر المختلفة، ولا تعود بعائد مادي، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للحكومة أن تستفيد منها لدعم الموازنة العامة، إذ يمكنها أن تطرح صكوكا للاكتتاب على أساس القرض الحسن ولمدة سنة، ثم يتم الاكتتاب فيها من قبل الجمهور، أو الإيعاز للبنوك العاملة في الدولة لشراء هذه الصكوك، معتمدة على الحسابات الجارية المودعة لديها، حيث لا تدفع عليها أي تكلفة وتسد قيمتها خلال سنة، وذلك من منظور مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتكون الدولة ضامنة لها (شرون، 2016/2015، صفحة 153).

## II-3- الأطراف المكونة للصكوك الوقفية:

هناك ثلاثة أطراف فاعلة في عملية تصكيك الموارد الوقفية، وهي (شناقر، 2021/2020، الصفحات 140-141):

II-3-1- منشئ الصكوك: ويتمثل في الجهة مالكة الأصل أو المشروع الاستثماري المزمع إقامته أو توسيعه (المؤسسة الوقفية)، والتي ترغب في تصكيك مواردها من أجل الحصول على التمويل.

II-3-2- مصدر الصكوك: وهو شركة ذات غرض خاص، يتمثل دورها في نقل ملكية الأصول من المنشئ إلى حملة الصكوك، وذلك عن طريق إصدار الشهادات الوقفية وبيعها للمستثمرين.

II-3-3- حملة الصكوك: وهم الواقفون الذين يسدون قيمة الصكوك المطروحة للاكتتاب برغبة منهم وإدراكهم لمعنى الصدقة الجارية، ثم يستردون القيمة إضافة إلى العائد، وتجدر الإشارة إلى أن حملة الصكوك قد يأخذون شكل أفراد أو مؤسسات.

## II-4- خطوات إصدار الصكوك الوقفية:

تمر عملية تصكيك الموارد الوقفية بمجموعة من الخطوات، نوضحها في النقاط الآتية (نقاسي، 2015، الصفحات 154-155):

أ. تقوم مؤسسة الوقف الإسلامية بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري المراد تنفيذه، إضافة إلى دراسة كافة المسائل القانونية والشرعية والتنظيمية.

ب. التسويق والترويج للمشروع المراد إنشاؤه عن طريق وسائل الإعلام المتاحة وعبر مختلف المؤسسات المالية وحتى الدينية، وذلك بإعطاء فكرة عن طبيعة وأهداف المشروع ومصارفه وطريقة الاكتتاب فيه.

ج. إنشاء الشركة المصدرة للصكوك الوقفية وتحديد دورها وغرضها، بالإضافة إلى إعداد نشرة الإصدار التي تضم وصفا مفصلا عن الصكوك والموقوف عليهم وشروط الاكتتاب.

د. تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بإصدار الشهادات المتساوية القيمة، والتي تعادل المبلغ اللازم لإقامة المشروع الوقفي، وتكون هذه الأوراق قابلة للتداول في السوق الثانوية.

هـ. تطرح الصكوك للجمهور للاكتتاب فيها بهدف الحصول على الأموال الكفيلة بتشغيل المشروع.

و. يستثمر المال الموقوف (حصيلة الاكتتاب) في مشروع استثماري ذي طابع اجتماعي أو اقتصادي، ثم ينقل العائد من الاستثمار إلى مؤسسة الوقف لتقوم بتوزيعه على الموقوف عليهم.

### III- التنمية المستدامة ومساهمة الصكوك الوقفية في تحقيقها:

#### III-1- مفهوم التنمية المستدامة:

عرفت التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تعمل على حاجات الجيل الحاضر من غير أن تلوث البيئة أو تستنزف الموارد الطبيعية بما يعرض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر" (كافي، 2016، صفحة 54). وعرفت أيضا بأنها: "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" (الأشوح، 2018، صفحة 152).

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها عملية تحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات المتاحة، مما يضمن معيشة أفضل للأجيال القادمة.

#### III-2- خصائص التنمية المستدامة:

يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة كما يلي (أبو النصر و محمد، 2017، صفحة 83):

- هي تنمية شاملة ومتكاملة؛
- هي تنمية متوازنة ومستمرة؛
- هي التنمية العادلة التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال المقبلة؛
- هي التنمية الرشيدة التي تحسن استغلال الموارد والثروات؛
- هي التنمية التي تعظم قيمة المشاركة الشعبية في كافة مراحل العمل التنموي؛
- الربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، فلكل منظوره الخاص.

#### III-3- أبعاد التنمية المستدامة:

تحدد أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة عناصر رئيسية، وهي كما يلي:

##### III-3-1- البعد الاقتصادي:

تنطوي عملية التنمية المستدامة وفق هذا البعد على زيادة الرفاه الاقتصادي إلى أقصى حد ممكن ولأطول فترة زمنية ممكنة، وذلك من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية (بن خديجة و أولاد زواوي، 2016، صفحة 208). وبالتالي فإن إحداث تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي يتطلب ما يلي (عماري، 08/07 أبريل 2008، الصفحات 8-9):

- ضرورة تكثيف الجهود الجماعية لدعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال تقديم المساعدات التقنية والمادية؛
- الحد من التفاوت في المداخيل والثروة؛
- إيقاف تبيد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية؛

- خلق سياسات تنموية متوازنة، بمعنى تأكيد أهمية التنمية الزراعية التي تعد من أقوى المجالات لإنهاء الفقر وتوفير الغذاء في البلدان التي تتوفر لديها الموارد الطبيعية، مع التركيز على التنمية الصناعية التي تعتبر الركيزة الأساسية التي يستند عليها من أجل تنمية وتطوير الاقتصاد؛
  - الحد من التلوث البيئي؛
  - تحسين وسائل النقل العام وشبكات الطرق؛
  - تحقيق التوازن بين تنمية المجتمعات الحضرية والريفية؛
- III-3-2- البعد الاجتماعي:**

لقد حظي الجانب الاجتماعي والبشري بإهتمام واسع من قبل المجتمع الدولي وصناع السياسات في كافة اقتصاديات العالم، وذلك لأن الإنسان يمثل جوهر التنمية وهدفها الأساسي، فوفق هذا البعد يتم التركيز على تحسين ضروريات الحياة البشرية، ومحاربة الفقر، وإعادة تخصيص الموارد بما يلي الحاجيات العامة للمجتمع (شلي، 2020/2019، صفحة 36). وعليه فإن البعد البشري يقتضي (دراجي، 21/20 نوفمبر 2012، صفحة 06):

- تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية؛
- تقوية الروابط وتعزيز التضامن الاجتماعي؛
- تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ورفاه الناس؛
- تحقيق الأمن الغذائي؛
- تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛
- بناء القدرات ودعم الشباب والعمل على تنمية المجتمعات.

**III-3-3- البعد البيئي:**

إن لكل نظام طبيعي حدودا معينة لا يمكن تخطيها خصوصا من حيث الاستهلاك والاستنزاف، وفي حالة ما إذا تم تجاوز هذه الحدود فسيؤدي ذلك حتما إلى تدهور النظام البيئي، وبالتالي فإن السبيل الوحيد لحماية هذا النظام يكون بالحد من إتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك السيئة كاستنزاف المياه الجوفية والسطحية وقطع أشجار الغابات وغيرها من الممارسات الضارة بالبيئة. وهذا تفاديا للوقوع في مشاكل استنفاد طبقة الأوزون، وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (بلكوش، 2020/2019، الصفحات 113-114). وبالتالي يتضمن البعد البيئي العناصر الآتية (عميرات، 2017/2016، الصفحات 169-170):

- الإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية؛
- الانتقال الطاقوي من الطاقة الأحفورية إلى الطاقة المتجددة؛
- إدارة المخلفات الخطرة والنفايات الصلبة؛
- حماية وإدارة المياه العذبة؛
- المحافظة على التنوع البيولوجي؛
- مكافحة القطع الجائر للغابات وتحقيق تنمية مستدامة في المناطق الجبلية؛
- الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الفيزيائية والبيولوجية.

### III-4-4-الدور الاقتصادي والاجتماعي للصكوك الوقفية:

#### III-4-4-1- دور الصكوك الوقفية في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يبرز الدور الاقتصادي للصكوك الوقفية في النقاط الآتية:

- تقدم الصكوك الوقفية موردا تمويليا هاما يساهم في إيجاد بديل مناسب طويل المدى لتمويل مختلف أوجه التكافل الاقتصادي ودعم الاستدامة المالية للدولة (براني وآخرون، 2021، صفحة 489)، حيث توفر هذه الصكوك حدا أدنى من الاستقرار المالي لعدد من مجالات التنمية الاقتصادية الهامة، وتحمي من تقلبات التمويل الحكومي الذي قد يتعرض لأزمات ناتجة عن قصور الإيرادات التقليدية، أو نمو النفقات العامة (مجمع الفقه الإسلامي (الهند)، 2007، صفحة 84)؛
- تساعد الصكوك الوقفية على تنمية الإدخار، ومعالجة جمع المال وتكديسه وحجسه عن التداول، من خلال توظيف الأموال في مشاريع استثمارية خيرية (بالموشي، 2018، صفحة 254)؛
- تؤدي الصكوك الوقفية دورا محوريا في ترقية الحركية الاقتصادية والمالية بما ينعش الاقتصاد ويزيد من فعاليته، فضلا عن تمتين الاقتصاد التضامني وتنشيط العمل الخيري ورفع مستوى الميل إلى الوقف لدى الأفراد والمؤسسات (رحيم، 2015، صفحة 38)؛
- توفير الحاجات الأساسية للأفراد في المجتمع: كالمأكل والملبس والسكن، بالإضافة إلى استحداث مناصب شغل للفقراء من خلال المشاريع الاقتصادية التي ترعاها الصكوك الوقفية، وبالتالي المساهمة في رفع كمية ونوعية العنصر البشري، الذي يعد المحور الرئيسي في عملية التنمية (عزوز، 2017، صفحة 82)؛
- تساهم صكوك الوقف إسهاما بارزا في إعادة توزيع الدخل القومي بشكل يؤدي إلى تمكين الأفراد من الاندماج الإيجابي في دولهم (بن سميحة وبوضياف، 2018، صفحة 169)؛
- تساعد الصكوك الوقفية على بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة، تنظر بعين البر والإحسان للأجيال القادمة، وتقوم على التضحية الآنية بفرصة استهلاكية مقابل تعظيم مداخيل وعوائد أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته وأجياله المتتالية (الجمل، 2007، صفحة 130)؛
- تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، خاصة عند حسن توجيه الأموال المجتمعة من حصيلة الاكتتاب نحو المجالات التنموية، وهذا ما ينعكس إيجابا على مستوى دخل الأفراد (غدير، 2016، صفحة 37).

#### III-4-4-2- دور الصكوك الوقفية في دعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يبرز الدور الاجتماعي للصكوك الوقفية في النقاط الآتية (بن زيد وبخالد، 2013، صفحة 277):

أ. التقليل من البطالة:

- ويتم ذلك من خلال إصدار صكوك متساوية القيمة وطرحها للجمهور للاكتتاب فيها، وبعد تلقي الجهة المصدرة للصكوك أموال المكتتبين، تبدأ في استثمار الحصيلة وفق أسلوبين هما:
- مساعدة الطبقات الهشة والمعدومة بمبالغ مالية لإنشاء مشاريع صغيرة، وبعد ذلك يتم استرجاع المبالغ المقرضة على أقساط مناسبة للمقترض، وهذا من أجل المحافظة على رأس المال من التضخم والاستهلاك، والديون المعدومة.

■ مشاركة العاطلين عن العمل في إقامة مشاريع بصيغة المضاربة القائمة على التشارك في المغنم والمغرم، وهنا يكون التمويل من قبل المؤسسة الوقفية والعمل من طرف العاطل، وفي النهاية يوزع الربح بينهما حسب الإتفاق، أما الخسارة إذا وقعت فتتحملها مؤسسة الوقف لوحدها إن كانت دون تقصير من العامل، وبناء على ذلك يتم تحقيق هدف مساعدة العاطل على إنشاء مشروع، وكذا الحفاظ على رأس المال وتنميته، حيث أن تحقيق جزء من الربح يساهم في إنفاقه على أوجه البر المحددة في نشرة الإصدار.

ب. رعاية الفقراء:

ويتم ذلك من خلال طرح صكوك وقفية تستثمر حصيلة الاكتتاب فيها في أحد أوجه الاستثمار المختلفة: كالمساهمة في بعض المشروعات المربحة، أو شراء أصول ثابتة وتأجيرها، وعائد هذه الاستثمارات يصرف على الفقراء والفئات الضعيفة.

ج. الرعاية الاجتماعية:

تساهم صكوك الوقف بنحو فعال في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال إشباع الحاجات العامة للأفراد، وتقديم الخدمات المناسبة لهم كالتعليم، والصحة، والسكن، وكل ذلك من شأنه أن يخفف العبء المالي على الدولة ويمكنها من توجيه تمويلها نحو مجالات تنموية أخرى، ويمكن تطبيق ذلك بأسلوبين هما:

- تكوين صندوق مفتوح يمكن أن يظل الاكتتاب في صكوكه الوقفية مستمرا لقبول أوقاف جديدة، وتستخدم الحصيلة في إنشاء بعض المرافق، مثل: المدارس، والجامعات، والمستشفيات، والصيديات...إلخ.
- استثمار حصيلة الاكتتاب في الصكوك في مشروعات ناجحة مدرة للربح، والإنفاق من عوائدها على إنشاء هذه المرافق.

#### IV- الممارسات الدولية الرائدة في إصدار الصكوك الوقفية لتمويل التنمية المستدامة:

##### 1-1- تجربة المملكة العربية السعودية:

لقي القطاع غير الربحي بشكل عام والقطاع الوقفي بشكل خاص إهتماما واسعا في المملكة العربية السعودية، حيث أصبحت تسعى جاهدة لتنمية وتطوير الأوقاف الإسلامية والرفع من كفاءة إدراتها واستدامة عوائدها، فقد هيأت البيئة الملائمة لذلك من خلال إصدارها للقوانين والتشريعات الحاكمة للتمويل الاجتماعي الإسلامي، علاوة على إنشائها للمؤسسات الداعمة والمرافقة للاستثمارات الوقفية، ولعل من أهم وأبرز المشاريع التنموية الكبرى التي تتماشى وطموحات حكومة المملكة العربية السعودية في استراتيجيتها لتأهيل مكة المكرمة لتكون مدينة حضارية تمتلك البنية التحتية اللازمة لتوفير خدمات ومرافق متكاملة وعصرية تلبي احتياجات الأعداد المتزايدة من زوار بيت الله الحرام، نجد برج زمزم الذي يعتبر أول مشروع في المملكة تم تنفيذه واستكمالته بهيكل استثمارية متميزة وذلك باستخدام آلية الصكوك الوقفية (محمد و العجمي، 2020، صفحة 2929). وتفصيل هذا المشروع كما يلي (شناقر، 2021/2020، صفحة 287):

- تم تخصيص أرض وقف الملك عبد العزيز آل سعود إلى مجموعة بن لادن السعودية، من أجل بناء مجمع أسواق متطور، وكذا تشييد أربعة أبراج سكنية وفندق فخم تحت تسمية مشروع زمزم؛

- قيام مجموعة بن لادن المعمارية بتأجير الأرض إلى شركة منشآت للمشاريع العقارية وفق عقد: البناء والتشغيل والإعادة (B.O.T) بغية تمويل تكلفة بناء المشروع وتشغيله، ثم إعادته بعد انقضاء الآجال المحددة -24 سنة- إلى وقف الملك عبد العزيز؛
  - إصدار صكوك الانتفاع بقيمة 390 مليون دولار أمريكي لمدة 24 سنة، من قبل شركة منشآت للمشاريع العقارية بهدف سد المتطلبات المالية للمشروع.
  - إنجاز المشروع من حصيلة اكتتاب المسلمين في صكوك الانتفاع، مع منح حملة الصكوك العديد من الامتيازات، والتي من بينها:
    - ✓ الانتفاع بالوحدة السكنية للمدة المحجوزة.
    - ✓ استبدال فترة الانتفاع من خلال شركة متخصصة تابعة لشركة منشآت للمشاريع العقارية.
    - ✓ إهداء الصك أو بيعه لمن يرغب في شرائه.
- والجدول الموالي يلخص أهم المعلومات عن مشروع زمزم.

#### الجدول (01): بيانات عامة عن مشروع زمزم

الاسم	برج زمزم
الموقع	مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية-
مساحة المشروع	1.4 مليون متر مربع
وصف المشروع	31 طابقاً، 1240 وحدة سكنية
تكلفة المشروع	390 مليون دولار أمريكي
عدد الصكوك المصدرة	57040 صك انتفاع
مدة إنجاز المشروع	24 سنة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على:

*Nourah Mohammad Aleshaikh, A Critical Analysis of Asset-Backed Sukuk from Sharia Perspective and Observed Risk Mitigation Process in Sukuk Structure: A Case Study in Saudi Arabia, A thesis submitted for the Degree of Ph.D, Durham University, 2016, P: 188-189.*

لقد تبين لنا مما سبق الأهمية الكبرى لصكوك برج زمزم كوسيلة فعالة لتعبئة الموارد المالية وتمويل المشاريع الاقتصادية، فعن طريقها تم فتح الباب على مصراعيه لكافة المسلمين للمشاركة في توفير المتطلبات المالية اللازمة لتشيد الأبراج السكنية والمجمع التجاري بتكلفة ميسرة. وبالتالي فقد أثبتت هذه الصكوك قدرتها على تمويل التنمية وتوسيع قاعدة النشاط العقاري، بالإضافة إلى تنشيط التجارة واستحداث مناصب شغل جديدة، وفي الوقف نفسه تلبية احتياجات زوار بيت الله الحرام وتحقيق الرفاه لهم من خلال ضمان التمتع بخدمات فندقية متميزة طوال مدة الانتفاع.

ويمكن إجمال أهم مقومات نجاح التجربة السعودية في النقاط الآتية: (شرفي، 2018/2019، الصفحات 149-151):

- قيام السلطات السعودية بإنشاء هيئة السوق المالية العالمية، وهي هيئة حكومية تتولى مهمة الإشراف والرقابة على السوق المالية السعودية من خلال إصدار اللوائح التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية؛
- قيام السوق المالية السعودية بتطوير سوق ثانوية، لتداول فيها الأوراق المالية الإسلامية عن طريق شركات الوساطة المرخص لها؛
- إنشاء مؤسسة التصنيف الائتماني، والتي تعرف ب: "سمة" لتوفر تقارير مفصلة حول الملاءة المالية للعملاء.

#### 2-IV- تجربة ماليزيا:

لقد أنشأت الحكومة الماليزية عام 2004 إدارة خاصة تسمى بإدارة الأوقاف والزكاة والحج والتي تعرف ب: "جوهر" (Jawhar)، وقد أنشئت هذه الإدارة لمساعدة مجالس الشؤون الإسلامية بالولايات الماليزية في تسيير الموارد الوقفية والموارد الزكوية وإجراءات الحج بطريقة أكثر تنظيماً وفعالية، كما أسست إدارة جوهر مؤسسة الوقف الماليزية (Malaysia Waqaf Yayasan) والتي تعنى بتجميع الأموال الوقفية وتنميتها واستثمارها لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الماليزي (دهيليس و شعبان، 2020، صفحة 159).

من هذا المنطلق، ومن أجل دعم وتنمية العمل الوقفي، شهدت ماليزيا إصداراً للأسهم الوقفية في كل من: سيلانجور، وملقا، وفي ولاية سيلانجور بلغت قيمة إصدارات أسهم الوقف 15 مليون رنجيت ماليزي خلال سنة 2007، منها 08 ملايين تم استخدامها لبناء مسجد تكنو كالينا (Kelana) في بوتراجايا، بالإضافة إلى شراء 05 وحدات من متاجر في بوكيت بندر بيشانج (Puchong) بمجموع 1.05 مليون رنجيت (بوسالم وآخرون، 2019، صفحة 24). ويتم إتباع الإجراءات الآتية لتنفيذ المشاريع (صديقي وآخرون، 2018، صفحة 311):

- تقوم المجالس الإسلامية والتي تعتبر أحد الأركان الأساسية في الدولة الماليزية بإصدار الأسهم الوقفية بصفتها الجهة الرسمية المخولة بذلك، ولضمان فرص أكبر للحصول على الأموال اللازمة للمشروعات ذات الوقع الاجتماعي والاقتصادي، فإن المشاركة في المشاريع مفتوحة ليس فقط للأفراد بل حتى للمؤسسات، وعلاوة على ذلك فإنه بإمكان الشخص الواحد المساهمة بأكثر من سهم واحد، وبعد تجميع المساهمات يتم تحويلها إلى المجالس الإسلامية لتتولى إدارة أعمال الاستثمار وإدارة الأصول وفقاً للشروط المبينة في نشرة الإصدار؛
- يتلقى كل واقف نسخة من شهادة الوقف كدليل على أنه قد ساهم في مشروع معين، ولا يحق للواقفين الحصول على أي شكل من أشكال الأرباح؛
- تقوم المجالس الإسلامية للدولة بتوجيه رأس المال المتراكم من بيع جميع الأسهم الوقفية إلى مشروع محدد كبناء دور التعليم والمدارس القرآنية، أو إصلاح المرافق العامة مثل: الطرق، والجسور، والآبار.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2015، أصدرت خزنة ناشيونال الماليزية صكوكاً أطلق عليها "صكوك إحسان"، وهي عبارة عن شهادات استثمار ذات مسؤولية اجتماعية، يهدف إصدارها إلى تمويل إنشاء 20 مدرسة وقفية بغرض تحسين نوعية التعليم في المدارس الحكومية الماليزية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتقدير بالذكر في هذا المقام، أن هذه الصكوك تعد الأولى من نوعها التي وصفت بأنها أداة

تمويل مسؤولة ومستدامة، حيث بلغت قيمة إصدارات هذه الصكوك 100 مليون رنجيت ماليزي، بنسبة 4.3% سنويا وتوزيع دوري لمدة سبع سنوات، وقد جرى الاكتتاب بكامل قيمة الصكوك في يوم واحد من قبل شركات وصناديق استثمارية ومصارف وصناديق تقاعد ومؤسسات لإدارة الأصول (شيخ التهامي، 2020/2019، صفحة 290).

ويمكن إجمال أهم مقومات نجاح التجربة الماليزية في النقاط الآتية (سيرير الحرتسي، 2021، صفحة 211):

- وجود المبادئ والإرشادات التوجيهية الخاصة بإصدار الصكوك المسؤولة اجتماعيا؛
- امتلاكها بنية تنظيمية وإدارية متينة، وتتجلى في: بنك نيجارا ماليزيا، هيئة الأوراق المالية في ماليزيا، سوق الأوراق المالية الحكومية، وسوق صكوك الشركات؛
- توفر الإطارات والكفاءات البشرية المتخصصة والمدربة.

#### 3-IV- تجربة سنغافورة:

بموجب قانون إدارة شؤون المسلمين (AMLA) الصادر عام 1968 تم تشكيل المجلس الإسلامي الديني في سنغافورة (MUIS) كهيئة قانونية تشرف على شؤون المسلمين هناك، وتختص بإدارة الزكاة، والأوقاف، والحج، والمؤسسات الدينية، وبذلك حصل المسلمون في سنغافورة على ميزة خاصة، لأن أيا من أصحاب الأديان الأخرى لم يحصل على هذا الحق، ويسعى المجلس الإسلامي لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي من أهمها: تسيير الأملاك الوقفية واستغلالها وتنميتها واستثمارها بغية المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المسلم (نصرو آخرون، 2020، الصفحات 90-91).

وقد استخدمت إدارة الوقف في سنغافورة الصكوك في تطوير كلا من مشروع بناء مبنى في طريق الشاطئ 11، ومشروع جمع مبلغ 35 مليون دولار لمشروع تطوير أصول الوقف في شارع بنكولين (Bencoolen street)، وفيما يلي تفصيل ذلك: (نصرو آخرون، 2020، الصفحات 32-35)

#### أ. مشروع تمويل تطوير مسجد بنكولين:

تأسس مسجد بنكولين عام 1845 بنسخة دائمة بناها تاجر عربي يدعى عمر بن الجنيد، وفي عام 2001 وبسبب إعادة تطوير المنطقة، تم هدم المسجد ودمجه في مجمع سكني متعدد الاستخدامات، ومن أجل تمويل هذا التطوير الوقفي اقترح المجلس الإسلامي آلية صكوك المشاركة لذلك. وتفصيل هذا المشروع كالآتي:

- تم إبرام عقد مشاركة بين الأوقاف وبيت المال وشركة وارس (Wares) لتطوير أصل وقفي في شارع بنكولين؛
- قام بيت المال بدفع المبلغ اللازم للبناء -35 مليون دولار سنغافوري- من خلال حصيلة الاكتتاب في صكوك المشاركة الوقفية، كما قام الوقف بدفع حصته في هذا المشروع والمتمثلة في الأرض، أما شركة وارس فقد وفرت مبلغا اسميا فضلا عن خبرتها الاستثمارية؛
- أبرمت الشركة ذات الغرض المحدد عقد إيجار لمدة عشر سنوات مع Ascott International Pte Ltd بأجرة متفق عليها، وذلك من أجل تأمين تدفق مستمر من الدخل للوقف؛

- بعد إنتهاء المدة، تحصل حاملو الصكوك الوقفية على عوائد من خلال إيرادات الإيجار المستلمة في المواعيد المحددة، وحصلت شركة وپرس على عائد استثماري اسمي ورسوم مهنية نظير إدارة أعمال الاستثمار، في حين تحصل الوقف على مسجد جديد بقدرة استيعابية أكبر و4 طوابق من العقارات التجارية لتوفير دخل للمسجد من أجل تشغيله والحفاظ عليه، وتحصل بيت المال على خدمات الشقق مع عقد إجارة لمدة 99 عاما.

#### ب. مشروع تمويل طريق الشاطئ 11:

قرر المجلس الإسلامي السنغافوري المضي قدما في عملية ترحيل الأصول الوقفية من الأماكن ذات العوائد المنخفضة إلى العقارات ذات العائد الأعلى، وقد استلزم ذلك تجميع تلك الأصول لشراء أصل واحد في مكان يعتبر من أفضل المواقع في سنغافورة، وفي ظل ذلك تم تنفيذ مشروع وقف طريق الشاطئ 11. وفيما يلي تفصيل هذا المشروع:

- تم إبرام عقد مشاركة بين المجلس الإسلامي والمستثمرين في صكوك المشاركة الوقفية لشراء وتجديد عقار تجاري مكون من 6 طوابق بجوار فندق (Raffles)، وقد بلغت كلفة المشروع 34 مليون دولار سنغافوري؛
- قام الوقف بدفع حصته في هذا المشروع والمقدرة ب: 9 مليون دولار سنغافوري، كما دفع المستثمرون مبلغا ماليا قدر ب: 25 مليون دولار سنغافوري؛
- قامت شركة خاصة (SPVI) بتأجير العقار لبيت المال، في حين تكفلت شركة أخرى (SPV2) بإدارة الأصول وضمان إعادة أموال المستثمرين.

#### V- آفاق صناعة الصكوك الوقفية في الجزائر:

##### V-1- واقع الأملاك الوقفية في الجزائر:

قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بعملية جرد وحصر الأملاك الوقفية على المستوى الوطني، من خلال إنشاء بطاقة وطنية للأملاك الوقفية وسجلات الجرد، ونظرا لطبيعة العمل فقد تم التعاقد مع مكاتب عقارية قصد القيام بعملية مسح للأملاك الوقفية (الأوقاف واقع وأفاق). وقد أسفرت عملية الإحصاء على النتائج التي سنوضحها في الجدول الموالي:

الجدول (02): طبيعة الأملاك الوقفية في الجزائر

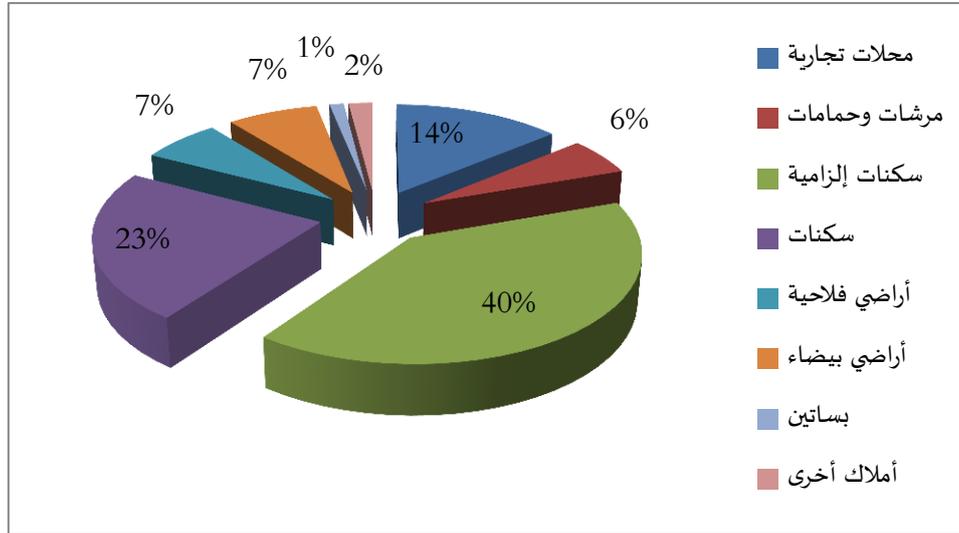
نوع الملك	العدد	النسبة المئوية
محلات تجارية	1388	14%
مرشات وحمامات	571	6%
سكنات إلزامية	4020	40%
سكنات	2266	23%
أراضي فلاحية	656	7%
أراضي بيضاء	750	8%
بساتين	118	1%
أملاك أخرى	198	2%
المجموع	9967	100%

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تصنيف الأملاك الوقفية، (دون تاريخ)، (2022/02/19)،

<https://www.marw.dz/9>

ويمكن توضيح بيانات الجدول في الشكل الموالي:

الشكل (01): نسب الأملاك الوقفية في الجزائر



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

من خلال الجدول والشكل أعلاه، يمكن استخلاص الملاحظات الآتية:

- لم تقتصر الأوقاف الإسلامية في الجزائر على المساجد فقط، بل تنوعت لتشمل: الأملاك العقارية والأراضي الزراعية وتضم العديد من البساتين والواحات والسواقي والعيون؛
  - تستحوذ السكنات بما فيها السكنات الوظيفية الإلزامية على حصة الأسد من مجمل الأملاك الوقفية الجزائرية، حيث تمثل ما نسبته 63%؛
  - لم يرد ذكر المساجد، والتي بلغ عددها 18449 مسجداً بنهاية عام 2020 (صحيفة الشروق، 2021).
- 2-V- نماذج مقترحة لصكوك وقفية متخصصة في الجزائر:
- بناء على التجارب الدولية الرائدة في مجال إصدار الصكوك الوقفية، ونظراً لضعف الإيرادات الوقفية بالجزائر، فإنه يمكن اقتراح نماذج لصكوك وقفية متخصصة بهدف دفع عجلة التنمية بالجزائر، وهي على النحو الموالي (دهيليس، 2020/2019، الصفحات 197-199):

• صكوك وقفية للتنمية الصحية:

وتهدف لتحقيق ما يلي:

- ✓ بناء المستشفيات والصيدليات والإيقاف عليها؛
- ✓ دعم البحوث الطبية؛
- ✓ إنشاء مراكز تكوين وتدريب للأطباء والممرضين.

• صكوك وقفية لتنمية المرافق العامة:

وتعمل على:

- ✓ شق الطرق وصيانتها؛
- ✓ ترقية قنوات الصرف الصحي؛
- ✓ توفير إمدادات مياه الشرب والسقي خاصة في المناطق الريفية؛

✓ توفير وتطوير وسائل النقل.

• صكوك وقفية للتنمية العلمية:

وتعنى بما يلي:

✓ بناء المدارس والجامعات ومراكز البحث العلمي وتوفير مستلزماتها؛

✓ تشييد المكتبات الوقفية وطبع وتوفير الكتب لها؛

✓ إقامة مراكز محو الأمية والمراكز الثقافية؛

✓ دعم طلبة العلم وتقديم المنح الدراسية لهم؛

• صكوك وقفية لرعاية الفقراء والمساكين:

وتسعى لتحقيق ما يلي:

✓ رعاية الفقراء والمساكين؛

✓ التكفل بالعجزة والمشردين؛

✓ رعاية المرأة والطفل؛

✓ الإغاثة في حالة الكوارث.

• صكوك وقفية لدعم المشروعات الصغيرة ومحاربة البطالة:

وتصبو إلى:

✓ دعم وتمويل المشاريع المصغرة ورعايتها؛

✓ القيام بدورات تدريبية للشباب؛

✓ ترقية الصناعات الحرفية والتقليدية؛

✓ تقديم قروض حسنة لإقامة مشروعات تنموية.

3-7- متطلبات تفعيل الدور التنموي لصكوك الوقف في الجزائر:

في سبيل إنجاح صناعة الصكوك الوقفية في الجزائر، فإنه يتعين إيجاد مؤسسات بنية تحتية مساندة لها مثل: الأسواق المالية الأولية والثانوية لتطرح وتتداول فيها هذه الصكوك بكل يسر، فضلا عن ضرورة توفير الإطار القانوني المناسب والبيئة القانونية الملائمة والحاكمة لعملية التصكيك، بالإضافة إلى إيجاد هيئات ذات أغراض محددة لحماية حقوق حملة الصكوك وبالتنسيق مع الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بما يضمن تحقيق السلامة الشرعية والكفاءة الاقتصادية لهذه الصكوك، ومن المهم أيضا ضرورة نشر الوعي الوقفي وثقافة الصكوك الوقفية وإبراز دورها الاقتصادي والاجتماعي من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

وفي ظل المرسوم التنفيذي رقم 21-197 المؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق 3 ماي سنة 2021، والذي يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة المكلف بإدارة وتسيير الأملاك الوقفية العامة واستغلالها واستثمارها، فإنه يمكن اقتراح الآليات الآتية من أجل نجاح تجربة الصكوك الوقفية في الجزائر: (شناقر، 2021/2020، الصفحات 347-348)

✓ تقوم وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بدراسة وتقييم جدوى المشروع الخيري لتحديد مدى صلاحيته من عدة جوانب: اقتصادية، مالية، اجتماعية، قانونية، تسويقية، ثم تحدد في النهاية القرار الاستثماري الخاص بتنفيذ المشروع من عدمه.

- ✓ إنشاء الشركة ذات الغرض الخاص، وتحدد مهام هذه الشركة في: تملك المشروع، إصدار صكوك التمويل التضامني، إدارة الموجودات واستثمارها، حماية حقوق حملة الصكوك، تحصيل الدخل وتوزيعه، تصفية المشروع في نهاية مدة الصكوك.
- ✓ إعداد نشرة الإصدار التي تتضمن عدد الصكوك الوقفية وفتاتها وقيمة الصك الواحد، فترة الإصدار، مواعيد الاكتتاب وقفله، نسبة توزيع الأرباح، وتوصيف المشروع المراد إقامته، بالإضافة إلى بيان الجهات المستفيدة من المشروع وشروط الاكتتاب ولائحة تحوي حقوق وواجبات المكتتبين.
- ✓ إصدار الصكوك الوقفية وفق نشرة الإصدار، وطرحها للاكتتاب بقيمة تعادل تكلفة إنجاز المشروع الوقفي، ويفضل أن تكون النقديات الوقفية صغيرة لإتاحة الفرصة لأكثر عدد ممكن من المشاركين.
- ✓ بعد الاكتتاب، تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بتحصيل قيمة الصكوك وتبدأ في استخدامها فيما أصدرت من أجله، وفي هذه الحالة قد تلجأ إلى شركة المقاولات لإنشاء المشروع الاستثماري وإدارته وتحويل عوائده للشركة ذات الغرض الخاص التي تقوم هي الأخرى بتحويل الأرباح لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وهذه الأخيرة تقوم بتوزيع أرباح المشروع على الموقوف عليهم.
- ✓ عند الإطفاء، يتم استرداد الصكوك الوقفية من الوزارة.

## VI- الخاتمة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على مختلف المجالات التي يمكن للصكوك الوقفية - باعتبارها أحد البدائل التمويلية للأدوات التقليدية الربوية- من أن تساهم في تنميتها، وذلك في ظل التجارب الرائدة لبعض الدول، والمتمثلة في التجربة السعودية، والتجربة الماليزية، والتجربة السنغافورية. ولعل أولى خطوات نجاح هذا النوع من الصكوك بالجزائر تتمثل في: إيجاد مؤسسات بنية تحتية مساندة لها مثل: الأسواق المالية الأولية والثانوية، بالإضافة إلى وضع التشريعات المناسبة والمتفقة مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، وضرورة أن يكون التطبيق من قبل أشخاص قادرين ومؤهلين في هذا المجال بما يعزز ثقة المتعاملين في هذه الصناعة.

### 1.VI. نتائج البحث:

- من بين النتائج التي توصل إليها البحث، ما يلي:
- تعد الصكوك الوقفية إحدى أهم الوسائل التمويلية المعاصرة والبديلة عن التمويل التقليدي، يتم إصدارها بطريقة تختلف عن الأدوات الربوية، وذلك لأنه تحكمها ضوابط الشريعة الإسلامية.
- توجد تجارب تطبيقية رائدة في العالم في استخدام صكوك الوقف كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، أهمها التجربة السعودية، الماليزية والتجربة السنغافورية، بحيث يمكن الاستفادة من مقومات نجاحها؛
- تسهم الصكوك الوقفية إسهاما بارزا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي؛
- إمكانية استخدام الصكوك الوقفية في الجزائر لتمويل المشروعات التنموية، إذا توفرت المتطلبات الشرعية، التنظيمية والقانونية.

## 2.VI. مقترحات البحث:

يوصي البحث إلى:

- تميم التجارب الدولية الرائدة في إصدار الصكوك الوقفية، وضرورة الاستفادة منها.
- تكثيف الندوات والمحاضرات من قبل الخبراء والمختصين للتعريف بطبيعة عمل الصكوك الوقفية، وتوضيح دورها التمويلي والتنموي.
- استكمال التشريعات المتعلقة بالصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية، وإدماجها في الاقتصاد الجزائري؛
- ترقية الدور التكويني والتأهيلي لمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، لتأهيل الموارد البشرية المختصة في صناعة الصكوك الإسلامية بصفة عامة والصكوك الوقفية بصفة خاصة.

## 3.VI. آفاق البحث:

يقترح البحث مجموعة من المواضيع للدراسة، وهي:

- دور الصكوك الوقفية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة؛
- الصكوك الوقفية كألية لدعم الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

## VII - الإحالات والمراجع:

### 1-VII - باللغة العربية:

المؤلفات:

1. أحمد محمد عبد العظيم الجمل. (2007). دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة (الإصدار 01). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
2. أشرف محمد دوابه. (2007). دراسات في التمويل الإسلامي (الإصدار 01). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
3. زينب صالح الأشوح. (2018). الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
4. كمال توفيق الحطاب. (2006). الصكوك الوقفية ودورها في التنمية. إريد: جامعة اليرموك.
5. مجمع الفقه الإسلامي (الهند). (2007). دور الوقف في التنمية. بيروت: دار الكتب العلمية.
6. مدحت أبو النصر، وياسمين مدحت محمد. (2017). التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
7. مصطفى يوسف كافي. (2016). التنمية المستدامة. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

الأطروحات:

1. إبراهيم شيخ التهامي. (2020/2019). النظام الاقتصادي الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة -ماليزيا نموذجاً-. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. جامعة البليدة 2.
2. حنان شرفي. (2019/2018). دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية وآفاق إصدارها بالجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية. قسنطينة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

3. زكية شناقر. (2021/2020). كفاءة الصكوك الوقفية في تنمية الأوقاف -دراسة حالة السعودية، سنغافورة مع الإشارة لحالة الجزائر-. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي.
4. سمير دهيليس. (2020/2019). الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بناء على تجارب بعض الدول. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجلفة، جامعة زيان عاشور.
5. عبد الحق العيفة. (2018/2017). تقييم صناعة الصكوك الإسلامية -دراسة مقارنة على مجموعة من الصكوك الإسلامية بين 2001 و2016-. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. سطيف، جامعة فرحات عباس.
6. عبد الرؤوف بلكوش. (2020/2019). إحلال الطاقة المتجددة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الدول المغربية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. خميس مليانة، جامعة الجيلالي بونعامة.
7. عبد الوهاب شلي. (2020/2019). التنمية المستدامة وآليات تحقيقها من منظور الاقتصاد الإسلامي: الزكاة والوقف أنموذجا. أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإدارة. قسنطينة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
8. عز الدين شرون. (2016/2015). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية -دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية-. بسكرة، جامعة محمد خيضر.
9. ليندة عميرات. (2017/2016). ترشيد استغلال الموارد الطاقوية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. عنابة، جامعة باجي مختار.

## المقالات:

1. أبوبكر بوسالم، و آخرون. (2019). مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية بالإشارة إلى بعض تجارب الدول الإسلامية. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية ، 03 (01).
2. أحمد الشيخ خليل غدير. (2016). دور الصكوك الوقفية وأثرها على الجانب الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. مجلة ريادة الأعمال الإسلامية ، 01 (02).
3. أحمد صديقي، و آخرون. (2018). الصكوك الوقفية ودورها في استثمار الوقف النقدي . مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، 04 (01).
4. أحمد عزوز. (2017). المجالات التنموية للوقف. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، 02 (03).
5. أشرف جمعة محمد نصر، و آخرون. (2020). أساليب تمويل تطوير الأوقاف في سنغافورة. *International Journal of Business Ethics and Governance* ، 03 (01).
6. أشرف محمد دوابه. (2010). نحو تصور مقترح للتمويل بالوقف. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي ، 14 (41).
7. أشرف نصر جمعة محمد نصر، و آخرون. (2020). استراتيجيات تمويل مشاريع الأوقاف في سنغافورة. مجلة الحكمة ، 03 (02).
8. جعفر هني محمد، و ناصر هادي فرحان العجمي. (2020). تصور مقترح لتمويل استثمارات أوقاف الحرمين الشريفين داخل المملكة العربية السعودية باستخدام الصكوك الوقفية . مجلة الدراسات العربية ، 41 (06).

9. حسين رحيم. (2015). تطوير آليات المالية الإسلامية التضامنية الداعمة للاستثمار نموذج صناديق الوقف للمشروعات الصغرى. *مجلة الشريعة والاقتصاد* ، 04 (08).
10. حياة سرير الحرتسي. (2021). مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية، تجربة ماليزيا نموذجا. *مجلة البشائر الاقتصادية* ، 07 (01).
11. دلال بن سمينة، و جهاد بوضياف. (2018). دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. *دراسات اقتصادية* ، 12 (01).
12. ربعة بن زيد، و عائشة بخالد. (2013). دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* ، 01 (02).
13. سمير دهيليس، و أمير سعيد شعبان. (2020). الوقف النقدي كآلية للنهوض بالدور التنموي للوقف في الجزائر بناء على التجربة الماليزية. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية* ، 06 (01).
14. عبد القادر قداوي. (2018). تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية لتمويل المشاريع التنموية - نماذج مؤسسات اقتصادية واجتماعية-، *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* ، 10 (01).
15. عبد الناصر براني، و آخرون. (2021). المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الاستدامة المالية للدولة الحديثة. *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية* ، 10 (01).
16. علي بالموشي. (2018). الأحكام الفقية والآثار الاقتصادية للصكوك الوقفية. *مجلة الشهاب* ، 04 (03).
17. محمد إبراهيم نقاسي. (2015). الصكوك الوقفية وأهميتها في تمويل مجال التعليم. *مجلة التراث* ، 04 (20).
18. منصف بن خديجة، و عبد الرحمان أولاد زواوي. (2016). السياحة البيئية مدخل حديث للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. *حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية* ، 10 (01).

#### المدخلات:

1. أحمد محمد هليل. (2006). مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة. *المؤتمر الثاني حول: الأوقاف الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية*. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
2. السعيد دراجي. (21/20 نوفمبر 2012). التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي. *المؤتمر الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية*. ورقلة.
3. عمار عماري. (08/07 أبريل 2008). إشكالية التنمية وأبعادها. *المؤتمر الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*. سطيف: جامعة فرحات عباس.

#### مواقع الانترنت:

1. الأوقاف واقع وآفاق. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 19 02 , 2022، من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: <https://www.marw.dz/?q2>
2. تصنيف الأملاك الوقفية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 19 02 , 2022، من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: <https://www.marw.dz/?q=9>



VII -2- باللغة الأجنبية:

1. Aleshaikh, N. M. (2016). A Critical Analysis of Asset-Backed Sukuk from Sharia Perspective and Observed Risk Mitigation Process in Sukuk Structure: A Case Study in Saudi Arabia. *A thesis submitted for the Degree of Ph.D . Durham University.*